الدولية، المنبثقة عن هيئة الامم أثر عرض القضية عليها في العام ١٩٤٧. ورغم تحفظ بعض الوفود العربية على مبادرة جبر بالدعوة لاجتماع ليس من صلاحياته الدعوة إليه[٥١]، فقد تم عقد الاجتماع المذكور ونوقشت فيه مقترحات جبر التي نصت على ضرورة التطبيق الفوري لقرارات بلودان السرية والقاضية بدعم الكفاح الفلسطيني المسلح وتهديد المصالح النفطية لكل من بريطانيا والولايات المتحدة كشكل من ممارسة الضغط عليهما، لكن العربية السعودية، على لسان عاهلها عبد العزيز آل سعود، أعلنت رفضها لذلك، لأن العاهل السعودي لم يشأ «الخلط بين الاقتصاد والسياسة».

ولم يكتف العاهل السعودي بذلك، بل ذهب إلى التعهد بحماية شركة التابلاين الاميركية، مع التأكيد على عدم نيته فسخ الامتياز الممنوح لهذه الشركة. كما ارتأى أن من واجبه حماية أرواح الاميركيين الذين يعملون في الجزيرة العربية[٥٢]. وكان هذا الموقف قد أعطى للساسة الأميركيين تطمينات أكيدة على مصالحهم النفطية مما جعلهم أكثر اندفاعاً في تبني المطالب الصهيونية في فلسطين.

أربكت المواقف المتعارضة في صوفر جلسات المؤتمر المذكور، وجاءت مقرراته متناغمة مع المواقف المترددة، غير الحاسمة للعديد من الوفود العربية المشاركة فيه. فالتطرف العراقي جوبه بمعارضة مصرية ــ سعودية. وتراجع بعض الوفود عن مواقفه المتعلقة بتهديد المصالح البترولية للغرب، بحجة أن الموافقة على قرار كهذا يتطلب التشاور مع حكوماتهم أولاً[٥٣]. وهكذا كانت حصيلة اجتماع صوفر رسالة صدرت باسم المؤتمر، وجهت إلى كل من لندن وواشنطن، وكانت الرسالة أكثر تواضعاً بكثير[٥٤]، مما جاء في الخطب الحماسية الملقاة في الجلسات، إذ لم تتطرق إلى قرارات مؤتمر بلودان، ولم تهدد بقطع إمدادات البترول، تمشياً مع الموقف السعودي. واكتفت بالتحذير من أن «تأسيس دولة يهودية كما جاء في توصيات الامم المتحدة، سيؤدي إلى تفجير عام للعنف في منطقة الشرق الاوسط، ولن تكون الحكومات العربية قادرة على منع وقوعه»[٥٥].

وفي تشرين الأول (اكتوبر) من العام ذاته (١٩٤٧)، أي بعد مرور ثلاثة أسابيع على اجتماع صوفر، عقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية اجتماعاً لها في عاليه بلبنان. وفي هذا الاجتماع، أكدت اللجنة على أن قرارات بلودان تبقى سارية المفعول رغم صدور قرارات لاحقة عليها في صوفر. وجاء التأكيد على سريان مفعول قرارات بلودان مشروطاً بإصرار كل من أميركا وبريطانيا على تطبيق توصيات اللجنة الانجلو ــ أميركية[٥٦] فضلاً عما تقدم، اتخذت الدول العربية في هذا الاجتماع خطوة جديدة هي الأولى من نوعها، تمثلت بتشكيل لجنة عسكرية[٥٧] من ممثلي كل من العراق، لبنان، فلسطين، سوريا وشرق الاردن. ولم تمثل مصر في اللجنة المذكورة. وقد تقرر تعيين مركز رئيسي لهذه اللجنة مع العمل على تعبئة الجيوش العربية على حدود فلسطين[٥٨]. كما تقرر إرسال المعدات اللازمة لدعم نضال الفلسطينيين. وقد جاء قرار تشكيل اللجنة العسكرية بهدف التصدي لقيام الدولة اليهودية، التي لن يكون هناك من سيدعم العرب للحيلولة دون قيامها، نظراً لأن غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ستدلي بأصواتها لصالح قيامها[٥٩]، وبالتالي ليس أمام العرب غير الاعتماد على قواهم الذاتية. إلا أن تطورات الأحداث في ما بعد، واللقاءات العربية التالية، كشفت الفجوة الكبيرة بين التصريحات والقرارات العربية